

## ضريبة القيمة المضافة

| (VR-2020-267) القرار رقم:

| (6207-2019-V) الصادر في الدعوى رقم:

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة  
القيمة المضافة في مدينة الرياض

### المفاتيح:

ضريبة - ضريبة القيمة المضافة - غرامات - غرامة التأخير في التسجيل - إلغاء الغرامة.

### الملخص:

مطالبة المدعي بإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن فرض غرامة التأخير في التسجيل - أسس المدعي اعتراضه بأن إيراداته لم تتجاوز حد التسجيل الإلزامي - دلت النصوص النظامية على أن عدم التزام المدعي بالشروط والإجراءات والمدة المحددة نظاماً للتسجيل يوجب توقيع الغرامة المالية - ثبت للدائرة من خلال مستند كشف الحساب البنكي للمؤسسة أن إيرادات المدعي لم تتجاوز حد التسجيل الإلزامي. مؤدي ذلك: قبول الاعتراض وإلغاء الغرامة - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

### المستند:

- المادة (٤١) من نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١١٣) تاريخ ٢٠١١/١١/١٤٣٨هـ.
- المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٤٠٦) تاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ.

### الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:  
إنه في يوم الخميس بتاريخ ٢٣/١٢/١٤٤١هـ الموافق ٠٨/٠٩/٢٠٢٠م، اجتمعت الدائرة

الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الرياض؛ وذلك للنظر في الدعوى المرفوعة من (... ) مالك مؤسسة (...), ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبإداعها لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (٦٢٠٧-٢٠١٩) بتاريخ ٢٠١٩/٦/٦م، استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة.

تلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي (... ) مالك مؤسسة (... ) سجل تجاري رقم (...), تقدم بلائحة دعوى تضمنت اعتراضه على قرار الهيئة بفرض غرامة التأخير في التسجيل بنظام ضريبة القيمة المضافة بمبلغ (١٠٠٠) ريال؛ حيث جاء فيها: «تم فرض غرامة التأخير في التسجيل بمبلغ (١٠٠٠) ريال، ونحن غير مستحقين لها».

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها أجاب بمذكرة رد جاء فيها: «١- الأصل في القرار الصحة والسلامة وعلى من يدعى خلاف ذلك إثبات العكس، ٢- نصت الفقرة (٢) من المادة (٥٠) من الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون على أن: «يكون حد التسجيل الإلزامي (٣٧٥,٠٠٠) ريال سعودي». كما بينت الفقرة (٩) من المادة (٧٩) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة أنه: يعفى من التسجيل الإلزامي أي شخص تزيد قيمة توريداته السنوية عن حد التسجيل الإلزامي دون أن تزيد عن مبلغ مليون ريال، وذلك قبل الأول من شهر يناير ٢٠١٩م. ومع ذلك، يجب أن يقدم طلب التسجيل في أو قبل موعد أقصاه ٢٠ ديسمبر ٢٠١٨م»، ٣- نصت المادة (٣) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة على أنه: «على كل شخص مقيم بالمملكة وغير مسجل لدى الهيئة، أن يقوم في نهاية كل شهر بحساب قيمة توريداته خلال الثاني عشر شهراً السابقة وفقاً للمطالبات المنصوص عليها في الاتفاقية، وفي حال تجاوزت هذه القيمة حد التسجيل خلال ثلاثة (٣٠) يوماً من نهاية ذلك الشهر وفقاً للمادة الثامنة من هذه اللائحة»، ٤- نصت المادة (٦) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة أنه: «في حال تخلف أي شخص ملزم بالتسجيل عن تقديم طلب تسجيل إلى الهيئة وفقاً لهذه اللائحة، فللهايئة تسجيله دون أن يتقدم بطلب بذلك، وبعيداً نفاد التسجيل حسب التاريخ المحدد في المادتين الثالثة والرابعة من هذه اللائحة». كما أن المادة (٥٦) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة منحت الهيئة حق الحصول على أي معلومات - بشكل مباشر ومستمر- لها صلة مباشرة بالضريبة يتم الاحتفاظ بها لدى طرف ثالث. وعليه، فإن للهيئة تسجيل الشخص الخاضع للضريبة من تاريخ نشوء الالتزام بالتسجيل، بالإضافة إلى فرض الغرامات المرتبطة بذلك وفقاً لنظام ضريبة القيمة المضافة، ٥- ومما تقدم تم فرض غرامة التأخير بالتسجيل، وذلك استناداً إلى المادة (٤١) من نظام ضريبة القيمة المضافة التي نصت على أنه: «يعاقب كل من لم يتقدم بطلب التسجيل خلال المدة المحددة في اللائحة بغرامة مقدارها (١٠,٠٠٠) عشرة آلاف ريال». وبناءً على ما سبق فإن الهيئة تطلب من الدائرة الحكم برفض الدعوى».

وفي يوم الخميس بتاريخ ١٣/٠٨/٢٠٢٠م، عقدت الدائرة جلستها الأولى عبر الاتصال المرئي عن بعد؛ للنظر في الدعوى المرفوعة من (... ) مالك مؤسسة (... ) سجل تجاري

رقم (...), ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبالمناداة على أطراف الدعوى حضر المدعي شخصياً هوية وطنية رقم (...), وحضرت (... ) هوية وطنية رقم (...) بصفتها ممثلةً للهيئة العامة للزكاة والدخل، بموجب التفويض الصادر عن الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (...), وبعد التثبت من صحة حضور أطراف الدعوى بعرض بطاقة هوية كل منهما عبر نافذة مكثرة، والتتحقق من صفة كل منهمما: قررت الدائرة السير في نظر الدعوى. وبسؤال المدعي عن طلبه في الدعوى، طلب إلغاء غرامات التأخير في التسجيل بمبلغ (١٠٠٠) ريال، استناداً إلى أنه لم يبلغ الحد الإلزامي للتسجيل؛ وذلك للأسباب الواردة تفصيلاً في لائحة الدعوى. وبسؤال ممثلة الهيئة عن جوابها، تمسكت بصحة قرار الهيئة وفقاً لمذكرة الهيئة الجوابية، وبسؤال ممثلة الهيئة بأنه ورد -حسبما ذكرت- صحة تسجيل المدعي بناءً على معلومات تحصلت عليها الهيئة لدى طرف ثالث، فهل تم إرفاق ما يؤيد ذلك؟ أجبت بأن لديها ما يؤيد ذلك وقدمت نسخة من كشف نقاط البيع الخاص بالمؤسسة المدعية، وذكرت أن المؤسسة تجاوزت حد التسجيل الإلزامي بشهر (١) لعام ٢٠١٩م، وبسؤال طرفي الدعوى فيما كان لديهما ما يودان إضافته، أفاد المدعي بأنه قدم للهيئة ما يثبت أن دخله لم يتجاوز (٣٤٠,٠٠٠) ريال بموجب كشف حساب مقدم من بنك (...)، واكتفت ممثلة الهيئة بما قدّمت. وبعد المناقشة قررت الدائرة غلق باب المراجعة ورفع الجلسة للمداولـة وإصدار القرار.

## الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٧) بتاريخ ١٤٢٥/١٠/١٥هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) بتاريخ ١٤٢٥/٦/١١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد إجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) بتاريخ ١٤٤١/٤/٢١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

**من حيث الشكل:** لما كان المدعي يهدف من دعوه إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن فرض غرامات التأخير في التسجيل؛ وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث إن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١١٣) بتاريخ ١٤٣٨/١١/٢هـ، وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروط بالاعتراض عليه خلال (٣٠) يوماً من تاريخ إخباره بالقرار، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعي تبلغ بالقرار بتاريخ ٢٧/٥/٢٠١٩م وقدم اعتراضه بتاريخ ٦/٦/٢٠٢٠م، فإن الدعوى بذلك قد استوفت أوضاعها الشكلية؛ مما يتعمـن معه قبول الدعوى شكلاً.

**ومن حيث الموضوع:** فإنه بتأمل الدائرة في أوراق الدعوى وإجابة طرفيها بعد إمهالهما ما يكفي لإبداء وتقديم ما لديهما، ثبت للدائرة أن المدعي عليها أصدرت

قرارها ضد المدعي بفرض غرامة التأخير في التسجيل بمبلغ وقدره (١٠,٠٠٠) ريال استناداً إلى المادة (٤١) من نظام ضريبة القيمة المضافة، والتي نصت على أنه: «يعاقب كل من لم يقدم بطلب التسجيل خلال المدد المحددة في اللائحة بغرامة مقدارها (١٠,٠٠٠) عشرة آلاف ريال»؛ وذلك لتأخر المدعي في التسجيل عن الموعد النظامي المحدد، وحيث يدفع المدعي بأن إيراداته لم تتجاوز حد التسجيل الإلزامي، حيث ثبتت الدائرة من خلال مستند كشف الحساب البنكي للمؤسسة أن إيراداتها لم تتجاوز حد التسجيل الإلزامي؛ مما ترى معه الدائرة عدم صحة إجراء الهيئة بفرض غرامة التأخير في التسجيل بمبلغ (١٠,٠٠٠) ريال.

### القرار:

**ولهذه الأسباب وبعد المداولة نظاماً؛ قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:**

**أولاً:** من الناحية الشكلية:

- قبول الدعوى شكلاً.

**ثانياً:** من الناحية الموضوعية:

- قبول دعوى المدعي (...) مالك مؤسسة (...) سجل تجاري رقم (...), وإلغاء غرامة التأخير في التسجيل بمبلغ (١٠,٠٠٠) ريال.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وحددت الدائرة يوم السبت الموافق ١٩/٩/٢٠٢٠م، موعداً لتسلیم نسخة القرار. ويعتبر هذا القرار نهائياً وواجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

**وصلى الله وسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.**